Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The impact of some macroeconomic variables on Algeria's foreign trade for the period (1990-2022)*

Obaid Jassim Obaid[(1)], Dr. Rabah Jamil Saad Al-Din Al-Khatib[(2)]
University of Mosul - College of Management and Economics[(1).(2)]
(1) bydtbyda2@gmail.com (2) rabah_jamel@uomosul.edu.iq

Key words:
foreign direct investment, unemployment, inflation, gross domestic product, foreign trade.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	29 ***May***. 2024
Accepted	23 ***Jun***. 2024
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Obaid Jassim Obaid
University of Mosul

Abstract:
The research aimed to know the impact that some economic variables have on foreign trade in the short and long term for Algeria during the research period. The research consisted of a theoretical framework that began with the main concepts of macroeconomic variables and foreign trade, and ended with an analysis of the relationship between macroeconomic variables and foreign trade and their sources in Algeria, while the analogical aspect came to be concerned with estimating the research model, which began by describing the model, testing the unit root and cointegration, and using the (ARDL) model. The research reached a number of conclusions, the most important of which are: The dominance of the oil sector and considering it the primary source in the Algerian economy exacerbated the structural imbalances and led to a decline in economic activity and the economy was affected by the rise and fall in global oil prices and the lack of a good environment for foreign investments. The research reached the conclusion: A number of recommendations, the most important of which are: The Algerian government must work to reduce unemployment by resorting to providing additional job opportunities, especially in the private sector, working to reduce the number of graduates in line with the requirements of the local market, and working to attract foreign investments to reduce internal unemployment. Reducing the tax rate on investments, easing the tax system, and providing facilities to the investor to attract more investments and improve the Algerian economy.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجيَّة للجزائر للمُدَّة (1990-2022)*

الباحث: عبيد جاسم عبيد
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد
bydtbyda2@gmail.com

أ.م.د. رباح جميل سعد الدين الخطيب
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد
rabah_jamel@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة الأثر الذي تتركه بعض المتغيرات الاقتصاديَّة على التجارة الخارجيَّة على المديين القصير والطويل للجزائر خلال مدة البحث؛ وتكون البحث من الإطار النظري الَّتي بدأ مع المفاهيم الرئيسة للمتغيرات الاقتصاديَّة الكلية والتجارة الخارجيَّة، وانتهى لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصاديَّة الكلية والتجارة الخارجيَّة ومصادرها في الجزائر في حين جاء الجانب القياسي ليختص بتقدير أُنموذج البحث الَّتي بدأ بتوصيف الأُنموذج واختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك واستعمال أُنموذج (ARDL)، وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: إن هيمنة القطاع النفطي واعتباره المصدر الأول في الاقتصاد الجزائري فاقم من الاختلالات الهيكلية وأدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وتأثر الاقتصاد في حالات الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط عالمياً وعدم وجود بيئة جيدة للاستثمارات الاجنبية، وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات أهمها: على الحكومة الجزائرية العمل على تقليل البطالة عن طريق اللجوء إلى توفير فرص عمل إضافية ولاسيَّما في القطاع الخاص والعمل على تقليل أَعداد الخريجين بما يتوافق مع متطلبات السوق المحلية، والعمل على جذب الاستثمارات الأَجنبيَّة لتقليل البطالة الداخلية؛ وتقليل نسبة الضريبة على الاستثمارات والتخفيف في النظام الضريبي وتقديم تسهيلات للمستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات وتحسين الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية.

المقدمة:

يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، حيث تعتبر التجارة الخارجية من أهم ميادين السياسة الإقتصادية نظراً لتأثيرها الكبير على التطور الإقتصادي سلباً أو إيجاباً، إذ تُعد التجارة الخارجية لأي لدولة المرآة التي تعكس مستوى وخصائص إقتصاد هذا البلد واتجاهات وتميز هذا الإقتصاد، معبراً عن ذلك بحجم ونوعية الصادرات والواردات من السلع، فلقد تأثرت التجارة الخارجية في الجزائر بالعديد من التغيرات الإقتصادية التي تؤثر سلباً وإيجابًا عليها، إذ تواجه الجزائر اختلالات هيكلية في بنية اقتصادها بشكل عام والتجارة الخارجية بشكل خاص بسبب ارتفاع الاستيرادات الخارجية مقارنة مع حجم الصادرات المحلية للخارج مما انعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري.

أَهميَّة البحث:

تكمن أَهميَّة البحث من الدور الذي تتطلع به المتغيرات الاقتصاديَّة الكلية في التأثير بشكل كبير على التجارة الخارجيَّة وانعكاس هذه التأثير على شكل وحجم التجارة الخارجيَّة في اقتصاد الجزائر.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التوجهات النظرية كبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر في التجارة الخارجيَّة وتحليل هذه العلاقة بين هذه المتغيرات والتجارة الخارجيَّة، فضلًا عن القيام بتوصيف وتقدير العلاقة بينهما والخروج ببعض النتائج.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بوجود العديد من المشكلات التي تواجه التجارة الخارجية والتي تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، البطالة، التضخم، معدل النمو الاقتصادي، إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) وكان للمتغيرات الاقتصادية آثار متباينة على حجم التجارة الخارجية الجزائرية.

فرضية البحث:

عن طريق مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية كما يأتي: هناك تأثير للمتغيرات الاقتصاديَّة الكلية (سعر الصرف، البطالة، التضخم، معدل النمو الاقتصادي، إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) في التجارة الخارجيَّة للجزائر، وتكون هذه التأثيرات متباينة من متغير إلى آخر في التجارة الخارجيَّة.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري والأسلوب القياسي في الجانب العملي.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة محاور: إذ شمل الأوَّل الاتجاه النظري للمتغيرات الاقتصاديَّة الكلية، وشمل الفصل الثاني: الاتجاه النظري للتجارة الخارجيَّة، وأمَّا المحور الثالث: فشمل الجانب القياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجيَّة للجزائر للمُدَّة (1990-2022) وتحليلها.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة حداد، مريم، 2012 عنوان الدراسة** (دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجيَّة حالة الجزائر (1970-2007)، **هدفت الدراسة إلى** ما هو تأثير تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجيَّة خلال المُدَّة محل الدراسة؟ وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة إبراز دور سياسات أسعار الصرف في ترقية التجارة الخارجيَّة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الكمي التحليلي والمنهج التطبيقي، واستنتجت الدراسة إلى إن أسعار البترول وسعر الصرف توثر على إيرادات الميزانية للدولة وتبقى سياسة الاعتماد على المحروقات من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وكذلك بنسبة التجارة الخارجيَّة المرتبطة بالدولار من جهة الصادرات واليورو من جهة الواردات. خصلت الدراسة إلى أنَّ ارتفاع اليورو أمام الدولار له انعكاسات سلبية على التجارة الخارجيَّة للجزائر؛ إذ يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للإيرادات المتأتية من البترول

2- **دراسة خضير، عبدالله ، 2018** بعنوان (أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجيَّة في العراق للمُدَّة (2001-2016) ، تهدف الدراسة إلى توضيح الإطار النظري لمتغيرات البحث وقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجيَّة

في العراق، وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف مساهمة القطاعات الاقتصاديَّة في التجارة الخارجيَّة واعتمادها على المنتج الواحد (النفط الخام) ومدى إمكانيَّة المتغيرات الاقتصاديَّة المدروسة في تحقيق الإنتاج الموجه للتصدير وما هو تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجيَّة، واستعمال المنهج الوصفي الكمي التحليلي، أظهرت النتائج أَنَّ سعر الصرف يؤثر معنوياً على قيمة التجارة الخارجيَّة، وهذا يعني أن زيادة وحدة واحدة في سعر الصرف سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة التجارة الخارجيَّة بمقدار (35.11) مليون دولار عند مستوى معنويَّة 8 %. أَمَّا العلاقة طويلة الأَجل فبينت أن العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأَجنبي المباشر يرتبط بعلاقة عكسية وغير معنويَّة مع التجارة الخارجيَّة، أمَّا الإنفاق العام فيرتبط طردياً ومعنوياً مع التجارة الخارجيَّة.

3- دراسة *Tklenko etal*, 2020 :

The impact of macroeconomic variables on the development of foreign trade (تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على تطور التجارة الخارجيَّة) ، وتكمن مشكلة الدراسة على تأثير المتغيرات الاقتصاديَّة الكلية على التجارة الخارجيَّة لأُوكرانيا، وهدفت الدراسة إلى تقسيم العلاقة بين التجارة الخارجيَّة لأُوكرانيا وتخصيص مؤشرات الاقتصاد الكلي في سياق تعميق عمليات العولمة وزيادة الاعتماد على التنمية الاقتصاديَّة الوطنية في المحددات الخارجيَّة، استخدم البحث المنهج الوصفي الكمي باستعمال أُنموذج ARDL، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية قائمة بين التجارة الخارجيَّة والاستثمار الأَجنبي المباشر ومعدلات العمالة، وهي أَقل كثافة من حيث النشاط الاقتصادي العام للدولة.

4- **دراسة شهاب وآخرون 2021 بعنوان (**قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجيَّة في الصين للمُدَّة (2000-2019) تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجيَّة في الصين خلال المُدَّة (2000-2019)، وتكمن مشكلة الدراسة في ان الصين شهدت على مدار الثلاثين عام الأَخيرة تغيرات ملحوظة على المستوى الاقتصادي منذ الإعلان عن سياسة الانفتاح الإصلاح عام 1978، ومنذ لك الحين بدأت الحكومة الصينية بفتح الأَسواق تدريجياً للاستثمار في الخارج وحققت نجاح غير عادي في جذب الاستثمار الأَجنبي المباشر على مدى الثلاثين عام الماضية؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الكمي التحليلي واستنتجت الدراسة هناك دور ضعيف لمتغير سعر الصرف ومعدل التضخم بالتجارة الخارجيَّة في الصين خلال المُدَّة (2000-2019)؛ وهناك دور لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في التجارة الخارجيَّة في الصين للمُدَّة الزمنية (2000-2019) في حال اعتُمِدت بوصفها متغيرًا مستقلًا عن المتغيرات المقترحة في البحث وأَنَّ أَثره واضح في واردات ومن ثم في صادرات الصين هناك تصاعد تطور في حركة التجارة الخارجيَّة في الصين للمُدَّة الزمنية (2000-2019)

اختلفت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة باختلاف المُدَّة الزمنية المُستعملة؛ إذ غطت المُدَّة (1990-2022). والعينة المختارة واختيرت دولة الجزائر وكذلك اختلاف التكنيك القياسي المُستعمل في الجانب العملي

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصاديَّة الكلية:

تُعرَّف متغيرات الاقتصاد الكلي على أَنَّها مجموعة من العوامل الاقتصاديَّة التي تقود الاقتصاد إلى تحرير الأَسواق وخصخصة الأُصول وسحب بعض وظائفه ونشر التكنولوجيا عبر القارات؛ لذلك تبنت العديد من الدول النامية سياسات الخصخصة لتتأثر بهذه الأنواع من التغييرات التي تهدف إلى زيادة نموها الاقتصادي.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

1-1 التضخم:

اولا: مفهوم التضخم:

عرف التضخم على أنَّه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار خلال مُدَّة زمنية معينة، ويمكن تعريفهُ عن طريق ارتباطه بالدخل والإنفاق على أنَّها الارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين عرض السلع والخدمات في السوق وحجم الدخول المتاحة للإنفاق (Al-Husseini & Daoud, 2023: 91).

إن المفهوم الشائع لهذه الظاهرة هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، و من وجهة نظر نقدية فإنَّ التضخم ينشأ بسبب عدم التساوي بين النمو في الإنفاق و النمو في الإنتاج أي بين عرض وطلب السلع و الخدمات (parkin, 2003 : 330)؛ ومما سبق يمكن تعريف التضخم بأنَّه تأثر الأفراد بارتفاع أسعار السلع والخدمات المقدمة مِمَّا يؤثر على قدرتهم الشرائية الحقيقية.

ثانياً: انواع التضخم:

هناك أنواع عديدة من التضخم وفي مجملها فإنَّها ستُسهم في انخفاض القوة الشرائية للنقود ومنها ما يؤثر على القطاعات الاقتصاديَّة أو بعض جوانبها ومنها ما يؤثر على التجارة الخارجيَّة ويمكن إدراجها كما يأتي (Al-Husseini & Daoud, 2023: 353).

1- التضخم المستورد: هو استيراد سلع وخدمات مرتفعة الثمن تدخل في تصنيع السلع المحلية مِمَّا يؤثر على التكلفة المحلية فترتفع الأسعار بغض النظر عن العرض والطلب، وهو بذلك لا يحصل داخل الدولة إنَّما يُدخل من الدول الأجنبيَّة بوساطة السلع والخدمات التي تستوردها الدولة التي تحتاجها عند اطلاق برامج التنمية من أجل استيراد الآلات والمعدات التي تدخل في الصناعة الوطنية ، ونتيجة لانفتاح الأسواق العالمية على بعضها بعضًا، فقد توحدت المشكلات الاقتصاديَّة نتيجة التطور التكنلوجي فاصبح التضخم والركود مشكلات اقتصاديَّة تحصل معاً وتزول معاً

2-التضخم الجامح: وهو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بدرجة عالية جدًا الَّذي يترك اثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وتزداد سرعة دورَان النقود وتتوقف فيه وظيفة النقود مخزن للقيمة ، مِمَّا يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وضعف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية

3- التضخم الحقيقي: وهو أحد أنواع التضخم الذي يحصل في الدول المتقدمة التي تمتلك جهازاً إنتاجياً مرنا أو تلك الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف ويعني ان اي زيادة في الأسعار لا يعد تضخما لأنَّ الدخول تزداد كلما زادت السلع والخدمات

4- التضخم الركودي: هو التضخم الذي يسود في الاقتصادات المعاصرة ويعد ظاهرة اقتصاديَّة تتمثل في تزامن مظاهر الركود الاقتصادي ومظاهر التضخم، إذ إنَّ الركود في النمو الاقتصادي ركود في استعمال وتوظيف عناصر الإنتاج، فضلًا عن ذلك ارتفاع في الأسعار هناك انخفاض الطلب الكلي وتزايد معدلات البطالة في نفس الوقت(Al-Husseini & Daoud, 2023: 91).

5- التضخم الزاحف: وفي هذا النوع من التضخم يكون ارتفاع الأسعار بطيء في الفترات التي يكون فيها الطلب معتدلاً و تتراوح نسب الارتفاع في المستوى العام للأسعار (2- 3 %) (A. Samulson &D. Nordhaus , 2010 : 333)

ثالثاً: أسباب التضخم:

هناك أسباب عديدة يمكن ان تفسر التضخم من أبرزها ما يأتي (Abu Al-Saud, 2014: 155-165):

1-زيادة العرض النقدي: يرى الاقتصادي فريدمان ان التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية فلذلك ان التغييرات في العرض النقدي هي المصدر الأساس للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم.

2- زيادة الطلب الكلي: هو تضخم جلب الطلب من أبرز مكونات الطلب الكلي هي (الإنفاق الاستهلاكي، الاستثماري ، الحكومي ، الخارجي) عن طريق زيادة اقبال الأفراد على الاستثمار أو

الاستهلاك أو عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتمويله عن طريق العجز أي زيادة إحدى أنواع الإنفاق من أجل تشغيل الايدي العاملة التي يحتاجها البلد لتجنب الركود مِمَّا يولد لدينا ما يسمى تضخم جذب الطلب الَّتي تعني زيادة الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.

3- نقص العرض الكلي: ويطلق عليه ايضاً تضخم دفع التكاليف ولديه أنواع ثلاثة وهي دفع الأجور إذ إنَّ ارتفاع الأجور للعمال أكبر من زيادة الإنتاج، ودفع الأرباح وهذه الحالة تكون المنشآت الاحتكارية تتحكم برفع أسعار منتجاتها لتحقيق الأرباح الاحتكارية، واخر نوع دفع المنتجات وفي هذه الحالة ترتفع الأسعار للمواد الأوَّلية بصورة مفاجئة.

2-1 سعر الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة التبادل الدولي للسلع والخدمات بوصفه الأداة التي يحصل على أساسها تسوية المعاملات الاقتصاديَّة والتجارية على المستوى الدولي، ويُعرف سعر الصرف بأنَّها النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو عدد الوحدات النقدية التي تُبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبيَّة (Nayef, 2023: 840)، أي أنَّه سعر الوحدة الواحدة من العملة المحلية معبراً عنها بعملة أجنبيَّة (Al-Zawi, 2016: 14).

مِمَّا سبق يمكن تعريف سعر الصرف بأنَّه إبدال العملة المحلية بعملة أجنبيَّة أُخرى لغرض المعاملات التجارية وغيرها.

ثانياً: أنواع سعر الصرف:

1- سعر الصرف الاسمي: يُشير سعر الصرف الاسمي إلى عدد الوحدات التي تُدفع من العملة المحلية من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبيَّة، وسعر الصرف الاسمي هو الذي يعكس قيمة عملة دولة ما الَّتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، أما كيفية تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة هذه الدولة فهو يحصل وفقاً لقوى الطلب والعرض عليها في السوق (سوق الصرف) خلال مُدَّة زمنية معينة (Abboud, 2014: 264)

2- سعر الصرف الحقيقي: هو نسبة مستوى قيمة سعر السلعة في الخارج ومستوى قيمة سعرها المحلي، وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبيَّة المطلوبة لأجل شراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو يمثل أسعار السلع النسبية بين دولتين أو أكثر (Schweigert, 2002: 129).

3- سعر الصرف التوازني: يمثل سعر الصرف التوازني حالة التوازن لميزان المدفوعات في دولة ما عندما يكون اقتصادها ينمو بمعدل طبيعي، ويُحدَّد سعر الصرف التوازني عندما يتساوى عرض العملة مع الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي (L. Driver & Away , 2003: 7).

4- سعر الصرف الفعلي: يعكس قيمة العملة المحلية امام سلة عملات أساسية معتمدا على مقدار التبادل التجاري مع دول عديدة وليس دولة واحدة، وبذلك تقابل العملة المحلية عملات عديدة وقياس معدل التغير للعملة المحلية امام تلك العملات المتعددة (Pilbeam,2010:282).

5- أسعار الصرف الحالية والأجلة: سعر الصرف الحالي لمعظم العملات هو يومي الاستثناء الرئيس هو الدولار الأمريكيّ مقابل الدولار الكندي، الَّذي يستقر في يوم العمل التالي. الأزواج الأخرى تستقر في يومي عمل. خلال الفترات التي تحتوي على إجازات متعددة ، يعرف سعر الصرف الأجل بأنَّه تبادل عملة معينة بعملة أخرى ستُسلَّم لاحقًا حسب السعر المتفق عليه للأسعار الآجلة السعر الأجل هو مزيج من السعر الفوري زائد أو ناقص النقاط الآجلة التي تمثل فرق سعر الفائدة بين العملتين (Bank for International Settlements, 2019 : 3)

6- أسعار الصرف التقاطعية: يقصد به سعر الصرف الثالث بالعملة المحلية بالنسبة إلى أكثر من عمله أجنبيَّة ، ويكون التعامل بهذا النوع من الصرف لوجود فائدة في الصرف بين العملات

ويستعمل هذا النوع من الأسعار مِن المراجحين بهدف تحقيق الأرباح من الفروقات السعرية (wang, 2005: 3 – 4)

3-1 البطالة

أولاً: مفهوم البطالة:

تعرف منظمة العمل الدوليَّة المتعطلين عن العمل بأَنَّهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه (Al-Abid & Abaz, 2012: 75). في حين نجد بأن هناك من عرف البطالة بأَنَّها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استعمالا كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مِمَّا يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه (Jalal, 2008: 5).

ثانياً: أشكال البطالة:

يمكن تقسيم أشكال البطالة وفقاً لما يأتي (Issa et al., 2018: 147):

1-البطالة السافرة: ويقصد بالبطاقة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لمُدَّة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي، مثل بطالة الخريجين

2- البطالة الجزئية أو نقص التشغيل: وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملا، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مِمَّا هو مرغوب، ويعملون عن طريق تختلف عما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، ويكون إنتاجهم عادة أقل من الأعمال الأُخرى

3- البطالة المقنعة أو المستترة: وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدن. وتعد هذه البطالة أخبث الأنواع خاصة في الدول النامية، لأَنَّها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

4-البطالة الاحتكاكية (الفنية): وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يُشبع بعد؛ لأَنَّ هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وينشأ عادة هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، الَّتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل(Gharbi, 2002: 65).

5- البطالة الهيكلية البنائية: ويقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات أو تغيرات في سوق العمل نفسه.

6- البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل، إما لعزوفه عنه أو تفضيله لوقت الفراغ، وإما لأَنَّه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته.

7- البطالة الإجبارية أو القسرية: ويقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي دون إرادته أو اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد

لسوق العمل فرصا للتوظف على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة في الدول الصناعية، أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد.

4-1 الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الاقتصاديَّة المعبرة عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وكفاءة أدائه إذ تساعد البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي على إمكانيَّة صنع القرارات الاقتصاديَّة الرشيدة وذلك لارتباط الناتج المحلي الإجمالي بالجانب المادي والخدمي من جهة وبسوق العمل وعرض العمل والطلب عليه من جهة أخرى(Al-Jubouri, 2017: 113).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنَّه مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال عام معين (Taurus, 2010: 150).

ثانياً: أَهميَّة الناتج المحلي الإجمالي:

تكمن أَهميَّة الناتج المحلي الإجمالي فيما يأتي (Hoshyar, 2005: 75-79):

1 -متابعة التقلبات الاقتصاديَّة (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأَجل: ويفيد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في هذا المجال من ناحيتين إحداهما بصورة منفردة، إذ أن معدلات تغيير الدخل أَو الإنفاق القومي الإجمالي لأغراض الاستهلاك الخاص أَو الاستثمار الخاص) تكشف عن الرواج أَو الركود في الاقتصاد المعني، والأُخرى بصورة مرتبطة بمتغير العمل، عندما يجري الربط بين الناتج والتشغيل وهنا يميز الاقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي، وذلك بإعتبار الأَوَّل أحد حالات الناتج الحقيقي، إذ يتوافق الأخير مع مستوى التشغيل الكامل للقوي العاملة والطاقات الإنتاجية. وهو ما يكون لأَنَّ الناتج الكامن يمثل الحد الأقصى الذي يمكن لاقتصاد ما إنتاجه عند أدنى مستوى ممكن للبطالة الَّذي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة .

2- يحقق زيادة الناتج المحلي الإجمالي زيادة في حجم الإنتاج الَّذي يحقق للمنتجين ربحا أَكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأَفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى أَحداث طرائق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأَكثر ربحية، ومن ثُمَّ تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا إما يمكن من إتاحة طرائق تنظيمية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أَجل تحقيق فائض أَكبر واستمرار عملية النمو (Halol, 2009: 65).

3-تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأُخرى من حيث التخلف أَو التقدم في كفاءة النمو وهذا لا يعتمد بالضرورة على الناتج المحلي الإجمالي في مسألة التحول الهيكلي العام، لأَنَّ الدخل القومي يمثل عنصرا من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية (التي تضم فضلًا عن الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار أَو الاستثمار وتوزيعه بين الأجور والفوائد والايجارات والأرباح، وتضم أيضا عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال والأرض والادارات وقطاعات الإنتاج من زراعي واستخراجي وتحويلي وخدمي ووحدات الإنتاج الصغيرة والكبيرة، والاستهلاكية والإنتاجية والقطاعين العام والمحلي والخاص والاقليم والريف والحضر والقطاعين الخارجي والمحلي باعتماد مؤشرات التجارة وحركتي رؤوس الأموال والقوي العاملة...).

4- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والاسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي: (مثل الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد الخ)، وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجيهات التحليلية النمطية والتوجيهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

5-تكمن أَهميَّة زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الزيادة الحقيقية في الدخل الفردي الحقيقي، الَّذي يشير إلى كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال مُدَّة زمنية معينة (Maalala & Darwish, 2015: 10)

5-1 الاستثمار الأَجنبي المباشر:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأَجنبي المباشر:

يعد الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة ويعدّ حجر الأساس في البناء الاقتصادي ومحور الاهتمام المتقدم في مختلف الدراسات الاقتصادية، فإن تعدد مفاهيم الاستثمار يعكس أهمية الاستثمار من جهة واختلاف الرؤى حوله من جهة أخرى، لذلك تعددت مفاهيم الاستثمار بحيث يكون من الصعب إعطاء مفهوم واحد للاستثمار الاجنبي المباشر (Al-Muhammadi & Al-Hayyani, 2021: 113-114) ويمثل أحد المتغيرات الاقتصادية الأساسية الفعالة التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى القومي وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية. إن المشروعات الجديدة تحتاج قدرا كبيرا من رأس المال الذي تعجز صادرات التمويل المحلية عن تمويلها في بعض البلدان النامية، ولذا لابد من الاعتماد على المصادر التمويل الأجنبية في تمويل تلك المشاريع في ظل حدود وشروط معينة، رأس المال الأجنبي يؤدي دورا فعالا في زيادة الاستثمار والادخار والتنمية (Assaf & Mahidi, 2023: 396)

ثانياً: مبررات جذب الاستثمار الأَجنبي المباشر:

هناك أسباب عديدة أدت إلى زيادة حاجة الدول لجذب وتحفيز الاستثمارات الأَجنبيَّة المباشرة، يمكن حصرها بما يأتي:

1- نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلًا عن انخفاض مستوى الدخول فيها، فضلًا عن ذلك انخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات كون اقتصاداتها أحادية الجانب، أي تعتمد على تصدير مادة واحدة فقط، وغالبا ما تكون من المواد الأَوَّلية الخام، الأمر الذي أَدَّى إلى ضعف تمويل الاستثمارات المحلية واختلال الهيكل الاقتصادي لهذه الدول.

2- مدى توفر البنية التحتية من موانئ وجسور ومحطات الطاقة من العوامل الأَساسيَّة لقيام عملية التنمية الاقتصاديَّة، لأَنَّ ضعف البنية التحتية في الدول النامية يستلزم رؤوس أموال كبيرة للنهوض بواقع التنمية في تلك الدول التي تعجز عن توفيرها من خلال الادخارات المحلية وهو ما يدعو إلى دخول رؤوس الأموال الأَجنبيَّة (Salman, 2009, 4) من هنا ظهرت الحاجة للاستثمارات الأَجنبيَّة المباشرة كمورد هام لسد الفجوة الادخارية (وتعني الفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال مُدَّة زمنية مقبلة، وبين المدخرات التي يمكن تحقيقها وتعبئتها دون تضخم أَو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي)، وسد فجوة الصرف الأَجنبي (Naja, 2015: 45).

3- مسايرة التطورات الحاصلة واحتواء المعرفة العلمية والفنية عن طريق نقل التكنولوجيا، فالاستثمار الأَجنبي المباشر يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة والارتباط بالأَسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول للنهوض باقتصادياتها.

4- إن ارتفاع حجم الديون الخارجية في معظم البلدان النامية، أدى إلى حدوث خلل في موازين مدفوعاتها، وترتب عن ذلك ظهور حجم هائل من الديون المستحقة على هذه البلدان ونمو متزايد من أعباء خدمتها تجاوز أحياناً حصيلة صادرات هذه الدول من السلع والخدمات، مما أدى ارتفاع حجم الديون إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وإضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد، وانخفض معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي حول الاستثمار الأَجنبي المباشر ليصبح المصدر الرئيس للتمويل الخارجي في هذه البلدان (Belkhbat, 2015: 14).

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجيَّة:

تعد التجارة الخارجيَّة من أبرز مكونات العلاقات الاقتصاديَّة في بلدان العالم، وتجمع بلدان العالم المختلفة في منظومة دوليَّة واقتصاديَّة واحدة، إذ قامت التجارة الخارجيَّة بنقل العديد من اقتصادات بلدان العالم نحو تحقيق تنمية اقتصاديَّة وأصبحت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج وراس المال والمتطلبات الأساسيَّة لحياة الفرد والمجتمع من أبرز العمليات التي أثرت في الاقتصاد العالمي وعملت على تغييره جذريا. وهذا يترتب عليه أن تكون العناية كبيرة بموضوع التجارة الخارجيَّة وذلك لما يقدمه هذا القطاع الحيوي والمُميَّز من أجل تنمية وتطور الاقتصادات المختلفة (Khudair & Abdullah, 2018: 332).

1-2 مفهوم التجارة الخارجيَّة:

يعود مفهوم التجارة الخارجيَّة من الناحية التأريخية إلى المراحل الأُولى لقيام التجارة بين الدول المختلفة, إذ كانت المعاملات التجارية بين الدول تتصف بصفتين الأُولى : صغر حجم الصفقات التجارية, والثانية اقتصار التعامل على السلع (البضائع) دون الخدمات أو تدفق رؤوس الاموال ومن ثم أطلق على التعامل بين الدول مصطلح التجارة الخارجيَّة لتمييزها عن التجارة الداخلية التي تنجز داخل حدود الدولة الواحدة ومع نمو التجارة واتساع نطاقها واحتوائها على تدفقات السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال جاء مصطلح التجارة الدوليَّة ليعبر عن المفهوم الأكثر اتساعًا للتجارة الخارجيَّة. (Abdel Qader, 2011, 17), وتعرف التجارة الخارجيَّة بأنَّها عملية التبادل التجاري التي تحصل بين دولة معينة ودول العالم الأُخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية والخدمات الايدي العاملة النقود (Al-Sous, 2008:9).

ومما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها التبادل بالسلع والخدمات والافراد بين دول العالم المختلفة للاستفادة المتبادلة.

2-2 أهميَّة التجارة الخارجيَّة:

تبرز أهميَّة التجارة الخارجيَّة عن طريق الدور الذي تؤدِّيه في الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعية والسياسية ويمكنه هذا الدور تحديد الملامح السياسية للدولة والجوانب والإشكال والمظاهر الأساسيَّة لعلاقتها مع الدول الأُخرى (Al-Sarn, 2000: 57). ويمكن إيجاز أهميَّة التجارة الخارجيَّة من خلال ما يأتي (Al-Wadi et al., 2009: 270-271):

1- تؤدي التجارة الخارجيَّة دورًا فعالاً في تحقيق عملية التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعية في الدول النامية، إذ تستطيع هذه الدول من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وخبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية، وتظهر أهميَّة التجارة الخارجيَّة بالنسبة للدول النامية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك العديد من الدول النامية تعتمد في تكوين دخولها القومية على ما تصدره من مواد أولية وخام زراعية ومعدنية وهو الحال بالنسبة لدول الخليج - النفط)، (البرازيل-البن).
2- تحقيق التغييرات اللازمة في البنية الاجتماعية نتيجة التغيرات في الهيكل الاقتصادي، وفرصة الحصول على أفضل إنجازات العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات اللازمة للتنمية الشخصية بأسعار منخفضة نسبيا (Assaf & Mahidi, 2023: 395).
3- تساعد التجارة الخارجيَّة في زيادة التشابك والتداخل بين الاقتصادات المختلفة وما لهذا من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية والدوليَّة وسيادة الاستقرار في العالم وتساعد على تحسين أوضاع الميزان التجاري للعديد من الدول وما لهذا من أثر في تحسين ميزان المدفوعات لديها.
4- للتجارة الخارجيَّة أهميَّة كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر الاقتصاد الدولي وأساسياته، نظراً لما يمكن أن يؤديه في تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين النوعية والاستعمال الأمثل للموارد المتاحة إذ بموجب هذا الاتجاه سوف

تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأُخرى وتعتمد على استيراد السلع التي لا تتميز بإنتاجها بميزة نسبية.

5- لزيادة النمو والتنمية فإنَّ من الضروري وجود سياسة عالمية لتحرير التجارة، في الحالات جميعا، ويُؤكَّد على التوجيه الذاتي القائم على الفصل الجزئي أو الافتقار إلى التكامل على أنَّه شيءٌ أدنى من الناحية الاقتصاديَّة، وينبغي تشجيع الانخراط في عالم حرية التجارة غير المحدودة (Hassan & Al-Jubouri, 2023: 142).

6- تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية أبرزها الحفاظ على أمن الدولة اقتصاديا وغذائيا وعسكريا، والعمل على ضمان الحد الأدنى من الغذاء من خلال الإنتاج المحلي (Khaled, 2014: 223).

3-2 العوامل المؤثرة في التجارة الخارجيَّة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجيَّة ويمكن إيجازها بما يأتي (Al-Wadi et al., 2009: 231-232):

1- سهولة المواصلات وتكاليف النقل فالدولة التي تحظى بتكاليف رخيصة ومواصلات جيدة بينها وبين الدول الأُخرى يزداد حجم تجارتها على العكس من باقي الدول التي تقل عنها في هذه الناحية؛ وانعدام العوائق الاصطناعية بين الدول، فنظام الحصص والرسوم الجمركية وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة من الواردات تعرقل التجارة الخارجيَّة وتقل من كميتها.

2- التفوق النسبي في معظم فروع الإنتاج وارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق النسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فإنَّ هذا يؤدي بدوره إلى دعم اتجاه الدول إلى التخصص ومن ثُمَّ إلى توسعها في هذه الصناعة وزيادة الصادرات

3- اختلاف الأذواق والآراء حول السلع في بعض الأحيان توجد نوعيات كثيرة من السلع نفسها مثل (أنواع السيارات والمشروبات الغازية ... الخ) وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في الوقت نفسه نوعيات أُخرى مِمَّا يخلق ما يسمى بظاهرة التجارة البينية للسلعة نفسها

4- تأثير الدخل: نظريات التجارة الخارجيَّة تعطي دورًا فعالاً ومكانه مهمة لجانب الطلب ولاسيَّما نظرية ليندر التي تعد من أبرزها وأشهرها، وتستند على افتراضين أولهما احتمال تصدير الدولة لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة والثاني هو أن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد

5- الشركات متعددة الجنسيات تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزءاً كبيرًا ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة، ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول وتشجيع الاستثمار فإنَّ عملية إنتاج السلع لم تعد تحصل في دولة واحدة وإنما تحصل عن طريق إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة سلعة عالمية)، فالشركات متعددة الجنسية تسهم بشكل كبير في نمو حجم التجارة الخارجيَّة ولاسيَّما بين الدول التي تتواجد لديها فروع مهمة

4-2 إشكال التجارة الخارجيَّة:

تتخذ التجارة الخارجيَّة شكلين أساسين يتمثلان في حركتين متعارضتين هما الصادرات وحركة الواردات، وفيما يأتي توضيح لهذين الشكلين:

1- الصادرات:

تمثل الصادرات السلعية والخدمية شكلا من اشكال التجارة الخارجيَّة فهي جزء من الإنتاج القومي لبلد معين يوضع لإشباع حاجات البلاد الأُخرى ، وتتمثل بالمنتجات التي جرى إنتاجها خلال

مُدَّة زمنية معينة ولم تستهلك ، هذا وتؤدي الصادرات دورًا مهما في النهوض بمجمل الاداء الاقتصادي في الدول التي تعتمد على هذا القطاع لتوفير الغذاء والمواد الخام للصناعات التحويلية وكمصدر للمواد الأوَّلية وتتمثل أهميتها بالفوائد التي تعود على البلد من خفض العجز في الميزان التجاري ، وتوفير العملات الأَجنبيَّة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعية ، وتؤدي إلى حسن استغلال موارد البلد الطبيعة والبشرية وتزيد من جذب الاستثمارات الأَجنبيَّة وتوفير فرص العمل وتحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصاديَّة والمالية بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار أَسعار الصرف . وللصادرات تأثير كبير في التنمية الاقتصاديَّة ، فمن ناحية تُسهم في زيادة الدخل القومي عن طريق علاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أُخرى يؤدي نموها بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصاديَّة ففتح المجال أمام الصناعات وتنمية الصادرات من أَكثر المكاسب التي تعود على الدولة إذ بعد أن تصل تلك الصناعات إلى نقطة الفائض في الإنتاج والفائض عن حاجة السوق المحلية فإنَّ السبيل امامها هو تصريف هذا الفائض في الأَسواق الخارجيَّة من أَجل النمو والتوسع والبقاء في السوق ،والتصدير من هذا المنطلق يؤدي إلى كسب قومي واضح ، وأن تنمية صناعات التصدير لا تؤدي إلى توفير مورد مستمر للاستثمارات الرأسمالية فقط ، بل تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للدولة ايضا، فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسيع أَسواقها محليا ودوليا يودي توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مِمَّا يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية ومن ثم تخفيض الأَسعار ومن ثم أجور اعلى نسبيا للعاملين في هذا القطاع (Mohamed, 2014: 7).

2- الاستيرادات:

تشكل الاستيرادات (السلعية والخدمية) إحدى الأدوات المُميَّزة للتنمية ، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية والحاجات الاستهلاكية غير المتوفرة محليا ، وتمثل إنفاقا من الدخل القومي وزيادة في إيرادات العالم الخارجي، إذ يرتبط الإنفاق عليها بمستوى الدخل القومي فزيادته تعني زيادة قدرة الاقتصاد القومي على زيادة الواردات وزيادة الاتفاق على السلع والخدمات المحلية والأَجنبيَّة ، لذا تعد الواردات تسرب من الدخل المحلي إلى الخارج ، ولها تأثير سلبي على الإنفاق الكلي إذ ينخفض بزيادتها لأَنَّه ليس إنفاقا على سلع محلية بل إنفاقا على سلع أَجنبيَّة ، إلَّا أَنَّها تُسهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الاستثمارية الصناعية ، وفضلًا عن السلع الاستهلاكية ، مِمَّا يُسهم بزيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه، إذ يوجد علاقة طردية بين الدخل القومي والمستوردات سواء أكانت هذه المستوردات لتكملة النقص في المعروض السلعي من المنتجات اللازمة ام لغرض استيراد سلع استثمارية ورأسمالية وتكنولوجيا متقدمة ،وفي بعض الحالات تضطر الدولة إلى الاستيراد رغم عدم وجود دخل مرتفع لديها لتلبية احتياجاتها الأَساسيَّة (Hassan, 2022: 128).

2-5علاقة بعض المتغيرات الاقتصاديَّة الكلية في التجارة الخارجيَّة:

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أَو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها، أَو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مِمَّا يتحتَّم عليها للجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أُخرى الَّذي يحصل في ظل ما يسمى بالتجارة الخارجيَّة التي تعدُّ الشريان الرئيس الذي يربط الدول ببعضها بعضًا، ومن ثُمَّ فإنَّ تطور التجارة الخارجيَّة يساعد على الرفع من العملات الصعبة المتأتية. وتحسين مستوى الاقتصاد الوطني. من هنا قمنا بتوضيح وبيان الدور الكبير الذي تؤدِّيه متغيرات الاقتصاد الكلي في التأثير على التجارة الخارجيَّة.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

أولاً: العلاقة النظرية بين التضخم والتجارة الخارجيَّة:

على الرغم من أنَّ الاحتفاظ بمستوى معين من التضخم قد يكون أَمرًا مرغوبًا فيه لتحفيز النمو الاقتصادي، إلَّا أنَّ ارتفاع معدلات التضخم ينطوي على تكاليف وأعباء على النظام الاقتصادي والاجتماعي فالتضخم هو مؤشر يرتبط بالرفاهية؛ إذ يؤدي إلى تأكل القوة الشرائية للمستهلكين وتخفيض مستويات الرفاهية للفئات الأقل دخلا في المجتمع. ويؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية للمنتجات ومدخلات الإنتاج، ويحجب أفق التنبؤ مِمَّا ينعكس في إهدار الكثير من الموارد في معاملات ومضاربات غير منتجة، ولذلك يمكن اعتباره من جهة أُخرى عائقًا أَمام النمو الاقتصادي. ويترتب على التضخم سيادة حالة من عدم التأكد مِمَّا قد يخل بأسس اتخاذ القرارات الاقتصاديَّة الرشيدة ويضر بمصداقية معظم السياسات كل هذا وغيره من المشكلات التي يثيرها ارتفاع معدلات التضخم، فضلًا عن تشابكه في علاقات معقدة مع الكثير من المتغيرات الاقتصاديَّة والاجتماعية يدفع إلى اعتبار تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة على هذا الاستقرار هدفًا رئيسًا للسياسة الاقتصاديَّة في معظم دول العالم. ولقد تعددت النظريات والابحاث التي تدرس العوامل التي تزيد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد وطرائق تخفيفها. ولعل من الاسهامات التي أثارت الجدل في هذ المجال دراسة Romer (1993) و التي انتهى فيها إلى أَنَّ الانفتاح التجاري يؤثر عكسيا على معدل التضخم و هو ما أطلق عليه فرضية Romer's hypothesis Romer. وقد أرجع Romer سبب التأثير العكسي للتجارة الخارجيَّة على التضخم إلى أَنَّ السياسة النقدية التوسعية غير المتوقعة تؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي وأضرار الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي تكون أكثر في حالة الاقتصاد الأكثر انفتاحا، وهو ما يعني أَنَّ الحكومات سوف تتجنب استعمال السياسات النقدية التوسعية كلما زادت درجة الانفتاح التجاري بها، ومن ثُمَّ تنخفض فيها معدلات التضخم (Radi & Ahmed, 2021: 225).

ثانياً: العلاقة النظرية بين سعر الصرف والتجارة الخارجيَّة:

تتضمن العلاقات الدوليَّة نوعين من التدفقات الأُولى تتمثل في السلع والخدمات عند انتقالها من دولة لأُخرى من جانب المصدرين، والأُخرى فتتمثل في قيمة هذه السلع مِن المستوردين .وهذه العلاقات تتضمن جملة المبادلات السلعية والخدمية وحركات رأس المال والعمل وعوامل الإنتاج الأُخرى ويُجمع بين دول مختلفة مِمَّا يعني ضمنا الحاجة إلى وسيط آخر لإتمام عملية المبادلة (Karl *etl*, 1999 : 464). ويكون تأثير سعر الصرف واضحا وبشكل مباشر في التجارة الخارجيَّة للبلد عن طريق التغير النسبي بين الصادرات والواردات للبلد نتيجة تقلبات سعر الصرف، إذ ينعكس ارتفاع سعر الصرف بظلاله في التغير النسبي لأَسعار السلع المحلية إلى أَسعار السلع الأَجنبيَّة، مِمَّا يدفع إلى ترجيح كفة الصادرات مقابل الواردات محدثاً فائض في ميزان المدفوعات والعكس صحيح فيما لو كان البلد معتمدا بصورة أَساسية على الاستيراد، إذ إنَّ التوازن في سوق الصرف الحر إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، إذ تعمل التغريرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بالأرصدة الدوليَّة، إذ يمثل العجز فائض عرض العملة المحلية في سوق الصرف، مِمَّا يعمل على الحفاض القيمة الخارجيَّة لها و يعطى بدوره ميزة تنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية، التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك على الصادرات و يقلل الواردات، ويفترض استمرار الحفاض القيمة الخارجيَّة للعملة الوطنية حتى يختفى العجز و العكس في حالة الفائض (Abdul Majeed, 2017: 180).

ثالثاً: العلاقة النظرية بين البطالة والتجارة الخارجيَّة:

خلال العقود الماضية تغيرت النظريات التي تفسر العلاقة النظرية بين البطالة والتجارة الخارجية كثيرًا بسبب بعض الأسباب التي يمكن أن تكون متنوعة، وبصرف النظر عن آثار التجارة الشاملة والواردات المطلقة، فإنه ما إذا كان انخفاض الواردات سيكون له أي تأثير خاص على

إجمالي معدل البطالة عند مقارنته الواردات من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. من المحتمل أن تؤدي التجارة إلى (انخفاض) في إجمالي البطالة في الدول التي تعاني بشكل عام من البطالة؛ وتؤدي زيادة الواردات في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع إلى ارتفاع معدلات البطالة. في المقابل فإنَّ الواردات من الاقتصادات ذات الرواتب المنخفضة تتأثر بشكل كبير على معدلات البطالة (Marzan *etl*, 2020: 52) .

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول أنَّ زيادة الانفتاح التجاري في هيكل التجارة لا يؤثر بشكل فعال في خلق الوظائف في الدول النامية، ومن ثم لا يؤثر بشكل كبير على خفض معدل البطالة، فضلًا عن أن التجارة المرتفعة من حيث القيمة لها تأثير عكسي على قطاعات العمل الصناعية في الدول المتقدمة. وفي المقابل لها تأثير إيجابي على العمل في قطاعات الصناعة والخدمات في الدول النامية، ومن ثم توفير فرص العمل وخفض معدل البطالة (Yanikkaya , 2013 : 57 – 85). كما يمكن القول أيضا أن الزيادة في الناتج الحقيقي ومستوى الدخل الفردي الناتج من إنشاء المشروعات وفتح الأبواب أمام المستثمرين وإلغاء القيود يؤدي بدوره إلى خفض معدل البطالة في الأجل الطويل (Nwaka&Tune , 2015: 117 – 136).

رابعاً: العلاقة النظرية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجيَّة:

يركز الاقتصاديون المهتمون بالتجارة الخارجيَّة بشكل أساسي على تأثيرات التجارة الخارجيَّة ونمو الناتج المحلي الإجمالي على الاقتصاد الوطني للدول، وقد رُكِّز على المناقشة النظرية حول العلاقة بين التجارة الخارجيَّة والناتج المحلي الإجمالي إذ يعد آدم سميث هو أول من درس العلاقة بين التجارة الدوليَّة والناتج المحلي الإجمالي ويرى أن تقسيم العمل الرئيس يؤدي إلى تحسين نمو الإنتاجية على المدى الطويل ومن ثُمَّ توسيع عمل السوق مِمَّا ينعكس على زيادة الإنتاجية بشكل كبير وأفضل من قبل مِمَّا يزيد من حجم الصادرات للدولة وهذا يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ أما ديفيد ريكاردو وجون استيوارت ميل أيدو وجهات النظر المذكورة سابقاً؛ بينما يبدأ الخلاف حول مدى علاقة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجيَّة عندما اقتراح روبرتسون بأن التجارة الخارجيَّة هي المحرك الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، إذ ركز بشكل أساسي على النظرية التي استكملها وطورها نركسا في الخمسينيات من القرن العشرين، الَّتي تقول بأن يمكن للبلدان المتخلفة أن تحسن نمو ناتجها المحلي عن طريق التجارة الخارجيَّة، ولاسيَّما عن طريق نمو الصادرات (J. Love, 1994 : 203 – 218).

خامساً: العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجيَّة:

ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر مع ظهور التجارة الدوليَّة وتطورها، وأسهم بانتشارها ومعدل نموها في ظهور الشركات متعددة الجنسيات وعمليات الاندماج والاستحواذ، بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للجهات الحكومية التي تمت خصخصتها، و تستخدم معظم الدول رأس المال الأجنبي للاستثمار في التجارة الخارجيَّة ، وتحديث مرافق الإنتاج وتطوير الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجيَّة. ينشأ هذا العناية من الطبيعة المختلفة للتجارة التي توجد فيها الشركات متعددة الجنسيات؛ لأنَّ التجارة عادة ما تحصل على جوانب منفصلة وفي اتجاهات مختلفة عبر الحدود الدوليَّة؛ لأنَّها تتاجر مع بعضها بعضًا بأسواق مثالية ، تعمل وفقًا لتوزيع عقلاني للموارد ؛ ويلاحظ أن العناية بالتجارة الخارجيَّة بدأ دوليًا قبل العناية بالاستثمار، وتُعد التجارة نشاط أقدم من الاستثمار الأجنبي المباشر. على العكس من ذلك فإنَّ عولمة الاقتصاد الدولي في بداية القرن العشرين ، الَّتي تعززت بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت إلى حد كبير بسبب حركة التجارة الخارجيَّة ، ثم حركة التجارة الخارجيَّة. وبعد ذلك، الاستثمار الأجنبي المباشر صارت ظاهرة كبرى. لذلك، ليس من المستغرب أن تتمتع أنشطة ترويج التجارة الراسخة بتاريخ أطول ورؤية أفضل بين صانعي السياسات وعامة الناس من ترويج الاستثمار. ومن ثُمَّ فإنَّ العديد من وكالات ترويج الاستثمار (IPAS) حديثة العهد نسبيًا. على عكس وكالات ترويج التجارة ظهر

معظمها بعد منتصف التسعينيات، ولاسيَّما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك فإنَّ المجال يشهد حاليًا نموًا وتطورًا مهنيًا سريعًا؛ إذ إنَّ مجالات وأنشطة هذه المؤسسات متنوعة ومتجددة، سواء بشكل طبيعي أم من الدول والمجموعات الاقتصاديَّة. في هذا السياق، سلط مؤتمر الأُمم المُتَّحدة للتجارة والاستثمار الضوء على قضية بالغة الأَهميَّة: الترتيبات المؤسسية لتعزيز الاستثمار والتجارة والأسباب الكامنة وراء إنشاء المؤسسات التي تشجع الاستثمار وتشجع التجارة الخارجيَّة، وما إذا كان من الأفضل الفصل بين منهم أَو فصل هذه المؤسسات دمجها في مؤسسة واحدة (Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation, 2010: 5).

المحور الثالث: الجانب القياسي: قياس أَثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجيَّة للجزائر للمُدَّة (1990-2022):

توصيف للأُنموذج:

حصل في هذه المرحلة توصيف وعرض المتغيرات التي سيتكون منها هيكل الأُنموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإنَّ الشكل الرياضي للأُنموذج سيكون كما يأتي:

$$Y1 = f\ (x1\ , x2, x3, x4, x5) + Ui \quad \dots\dots (1)$$

إذ إنَّ:

$Y1$: إجمالي التجارة الخارجيَّة نسبة للناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار).

$x1$: معدل البطالة (إجمالي % من إجمالي القوة العاملة)

$x2$: الاستثمار الأَجنبي المباشر (الوافد) / للناتج المحلي الإجمالي.

$x3$: سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل عملة أَجنبيَّة)

$x4$: التضخم (الأَسعار التي يدفعها المستهلكون %)

$x5$: النمو الاقتصادي (%) معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Ui : المتغير العشوائي.

أولاً: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج: للتأكد من سكون السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة واستُعمِل اختبار فليبس بيرون ،(PP) ، وكانت النتائج على وفق الآتي؛ إذ تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتبيَّن أَنَّ المتغيرات ساكنة في الفرق الأَوَّل في كل من حسب (Unit Root Test Table (PP) وإنها مستقرة عند الفرق الأَوَّل سواء بوجود قاطع (With Constant) أم قاطع واتجاه عام (Trend & With Constant) وهذا استنادًا إلى قيمة Prob أَقل من (5%) التي تدل على سكون المتغيرات، وهذا يدل على إمكانيَّة تطبيق أُنموذج ARDL.

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة ـ فليبس بيرون لمتغيرات لأُنموذج الجزائر

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
Null Hypothes is: the variable has a unit root At Level							
		Y	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-3.9557	-1.6495	-0.5500	-3.2987	-0.8430	-1.7490
	Prob.	***0.0047***	***0.4464***	***0.8681***	***0.0233***	***0.7929***	***0.3980***
		***	n0	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8843	-1.7152	-1.5703	-3.6454	-2.1759	-1.5287
	Prob.	***0.0246***	***0.7210***	***0.7824***	***0.0415***	***0.4862***	***0.7982***
		**	n0	n0	**	n0	n0
Without	t-Statistic	-2.1563	-1.4180	2.6738	-1.5657	-0.8329	0.1898

Constant & Trend	Prob.	***0.0318***	***0.1426***	***0.9974***	***0.1089***	***0.3472***	***0.7348***
		**	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-10.2274	-5.6126	-3.9159	-7.7308	-3.9518	-5.0123
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0053***	***0.0000***	***0.0049***	***0.0003***
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-11.3545	-6.1102	-3.8462	-10.3180	-3.9054	-4.8767
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0272***	***0.0000***	***0.0239***	***0.0024***
		***	***	**	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.3794	-5.6439	-2.8884	-7.9408	-3.9672	-5.0916
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0053***	***0.0000***	***0.0003***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.							

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

يُوضِّح الجدول (1) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج في الجزائر؛ إذ يتَّضح لنا أن متغيرات الأُنموذج جميعها (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة)، قد صارت ساكنة بعد أخذ الفروق الأُولى لها، مِمَّا يعني قبول فرضية العدم الَّتي تشير إلى أَنَّ هذه تحتوي على جذر وحدة؛ لأَنَّ القيمة الاحتمالية للاختبار عند مستوى معنويَّة أَكبر من (5%)، مِمَّا يعني أن متغيرات الدراسة جميعها متكاملة في الفرق الأَوَّل وهذا ما يشير إلى إمكانيَّة تطبيق أُنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ثانياً: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للجزائر:

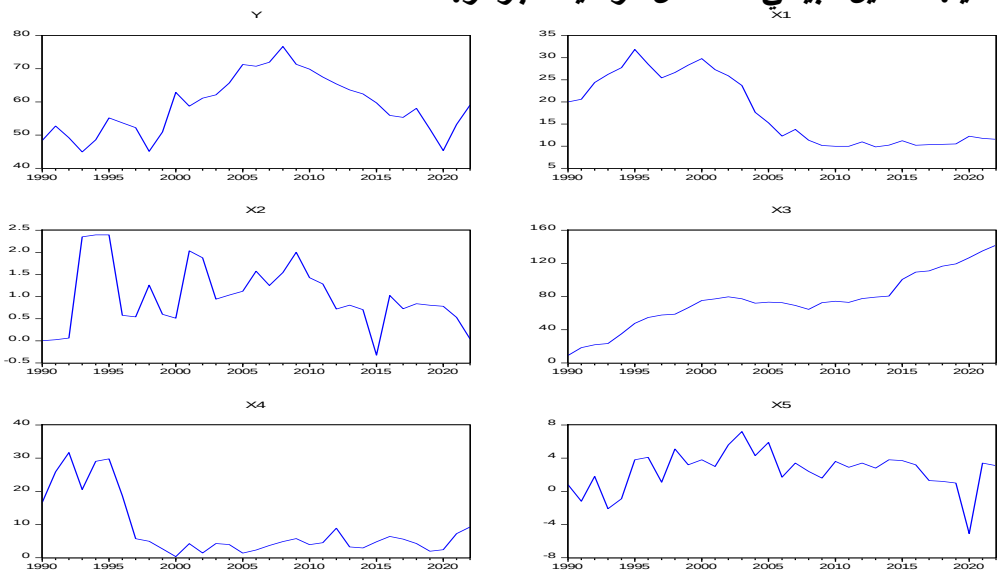

شكل (1) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (الجزائر)

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

ثالثاً: تحديد مُدد الإبطاء المثلى:

هناك العديد من المعايير المُستعملة لتحديد وقت التباطؤ الأمثل للأُنموذج؛ يكون استعماله للنماذج التي تقضي على مشاكل الارتباط الذاتي بين المخلفات ، والاعتماد على معيار شوارتز (schwarz) ، وهو الأُنموذج الذي سيُختار عند تطبيق طريقة (ARDL) هو (2,0,2,0,2,0) ، الَّذي يوفر أدنى قيمة لهذا المعيار عند تحديد مُدَّة التأخير. يُوضِّح الشكل الآتي مُدد الإبطاء:

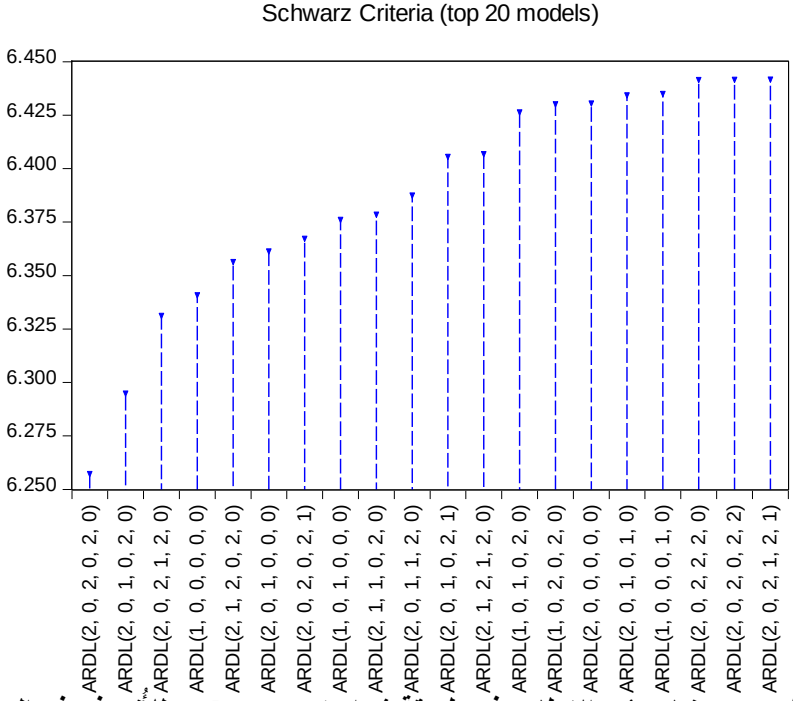

الشكل (23) نتائج مُدد الإبطاء وفق طريقة شوارتز (schwarz) للأُنموذج في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

رابعاً: نتائج اختبار التكامل المشترك في الجزائر:

يُوضِّح الجدول (2) اختبار منهجية الحدود(Bound Test Approach) والمُستعمل من أجل الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الأُنموذج في الجزائر؛ إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أَنَّ قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (4.2298) وهي أكبر من قيمة(F) الجدوليَّة وعند الحدين الأدنى والأعلى وبمستوى معنويَّة (5%)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة؛ الَّتي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الأُنموذج المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) في الجزائر.

الجدول (2) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أُنموذج الجزائر

(Bound Test Approach)				
Test Stat	**Value**	**Sign.**	**I(0)**	**I(1)**
F-stat	4.2298	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

خامساً: نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأَجل وتصحيح الخطأ (ECM) لمتغيرات الجزائر.

الجدول (3) نتائج تقدير أُنموذج (ARDL) للجزائر

ARDL				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(2,0,2,0,2,0)				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 31				
Short Run Coeffcients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
D(X2(-1)	-2.284144	1.309794	-1.743896	0.0973
D(X4(-1))	0.464802	0.166868	2.785443	0.0118
EC = Y - (-0.7313*X1 + 5.9651*X2 -0.1842*X3 -0.6289*X4 + 0.4543*X5)				
Long Run Coeffcients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
X1	-0.731331	0.123436	-5.924772	0.0000
X2	5.965143	1.305646	4.568729	0.0002
X3	-0.184178	0.031615	-5.825650	0.0000
X4	-0.628860	0.110372	-5.697648	0.0000
X5	0.454262	0.328757	1.381756	0.1831
ECM	-1.191247	0.210394	-5.661969	0.0000
R^2	0.89	$Adj\ R^2$		82
F-statistic	14.128727	Prob . (F - statistic)		0.00000
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.				

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

يُوضِّح الجدول (3) نتائج تقدير في الأَجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ وكما يأتي:

1- نتائج العلاقة قصيرة الأَجل:

أ- استعمل اختبار معامل تصحيح الخطأ الذي يتنبأ بعودة الأُنموذج إلى حالة التوازن؛ إذ بلغت قيمتها (1.191247-) وبمستوى معنويَّة أقل من (1%)، أي أنَّ التجارة الخارجيَّة سوف تستغرق ثمانية أشهر تقريبًا لتعود إلى قيمتها التوازنية في الأَجل الطويل بعد آثار متغيرات الاقتصاد الكلي

$$\frac{1}{1.191247} = 0.83 \cong 8\ year$$

ب- الاستثمار الأَجنبي المباشر: يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الخارجيَّة وهذا مخالف للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أنَّ زيادة الاستثمار الأَجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الخارجيَّة بنسبة (2.28 %) لكنها معنويَّة عند مستوى (10%). وربَّما يرجع السبب في ذلك إلى معوقات تتعلق بالسياسة التجارية والإدارة المالية لموازنة الدولة، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد وقلة العمالة الماهرة والضرائب العالية على المستثمر (نوال واسامة، 2023، 70-71).

ت- التضخم: يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجيَّة وهذا مخالف للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أنَّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الخارجيَّة بنسبة (0.464 %) لكنها معنويَّة عند مستوى (5%). وربَّما يرجع السبب في ذلك إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري

بالأسواق الدوليَّة بشكل كبير ولاسيَّما في ناحية الاستيراد والتصدير، فارتفاع أسعار الاستيراد من المنشأ يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة ومن ثم ترتفع الأسعار المحلية مِمَّا ينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري (دحماني وبوضياف، 2022، 252).

2-نتائج العلاقة طويل الأجل:

أ- البطالة: تؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الخارجيَّة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أنَّ زيادة البطالة بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الخارجيَّة بنسبة (0.73- %) لكنها معنويَّة عند مستوى (1%).

ب-الاستثمار الأجنبي المباشر: يؤثر طردياً ومعنوياً في التجارة الخارجيَّة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في التجارة الخارجيَّة بنسبة (5.966 %) لكنها معنويَّة عند مستوى (1%).

ت- سعر الصرف الرسمي: يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الخارجيَّة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أنَّ زيادة سعر الصرف الرسمي بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الخارجيَّة بنسبة (0.184- %) لكنها معنويَّة عند مستوى (1%).

ث- التضخم: يؤثر عكسياً ومعنوياً في التجارة الخارجيَّة وهذا مطابق للنظرية الاقتصاديَّة، وهذا يعني أنَّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في التجارة الخارجيَّة بنسبة (0.628- %) لكنها معنويَّة عند مستوى (1%).

ج – النمو الاقتصادي: عدم وجود علاقة معنويَّة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجيَّة وعند مستوى معنويَّة (5%).

ح-بلغت قيمة R^2 (89%) أي أنَّ التغيرات التي تحدث في الأُنموذج في الجزائر تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج والمتبقي (11%) تفسرها متغيرات أُخرى خارج الأُنموذج أو قد تعود لحد الخطأ العشوائي.

خ-بلغت قيمة (F) المحتسبة (14.128) وبمستوى معنويَّة أقل من (1%)، وهذا يشير إلى معنويَّة الأُنموذج كله.

سادساً: اختبارات ما بعد تقدير الأُنموذج

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يتَّضح من الشكل (2) أنَّ القيمة الإحصائيَّة لاختبار (JB) قد بلغت (0.208) بمستوى معنويَّ أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى أنَّ الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأُنموذج المُقدَّر في الجزائر بمتوسط مساوي (5.59-) وبانحراف معياري بلغت نسبته (2.89).

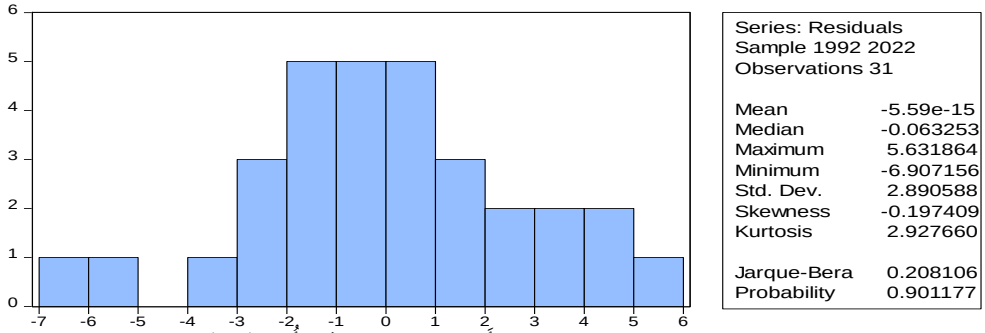

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للأُنموذج في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (1): 591-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.30

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

يتَّضح من الجدول (4) أنَّ قيمة الإحصائيَّة لاختبار (Breusch-Godfrey)، قد بلغت (1.4017) وبمستوى معنويَّة أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في الأنموذج المُقدَّر في الجزائر.

جدول (4) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.401736	Prob . F(2,17)	0.2732
Obs* R-squared	4.388506	Prob. Chi-Square	0.1114

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتَّضح من الجدول (5) أنَّ القيمة الإحصائيَّة لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت (0.904) وبمستوى معنويَّة أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم الَّتي تشير إلى عدم وجود مشكلة ثبات التباين في الأنموذج المُقدَّر في الجزائر.

جدول (5) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لمتغيرات الجزائر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.904168	Prob . F(11,19)	0.5540
Obs* R-squared	10.65166	Prob. Chi-Square	0.4729

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

4- اختبار استقراريَّة الأنموذج المقدر:

يتَّضح من الشكل (3) أنَّ الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة كان داخل الحدود الحرجة وللحدين الأعلى والأدنى خلال مدة الدراسة، أمَّا الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة فقد وقع داخل الحدود الحرجة للحدين الأعلى والأدنى، ومِمَّا سبق يتَّضح أنَّ هناك استقرارًا وانسجامًا في الأنموذج المُقدَّر في الجزائر بين نتائجه في الأجل القصير والطويل.

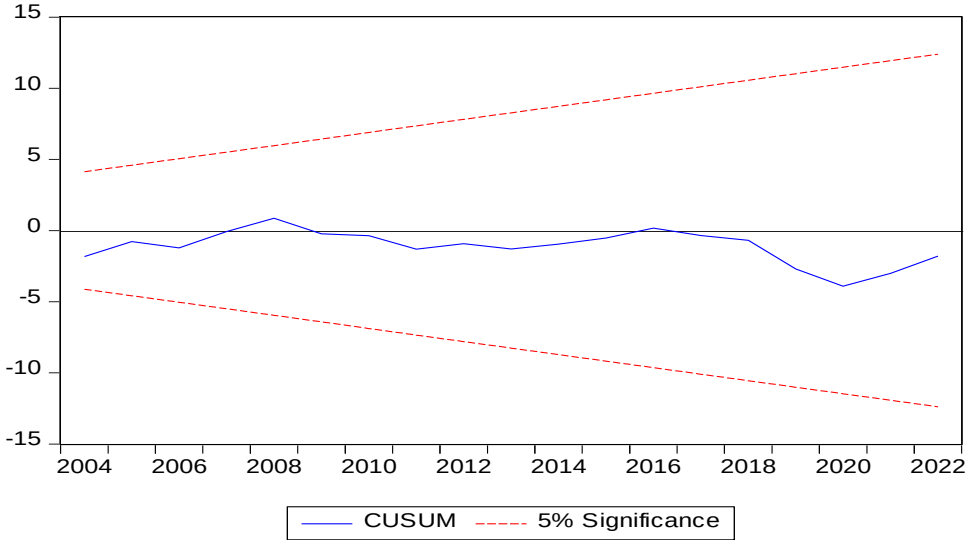

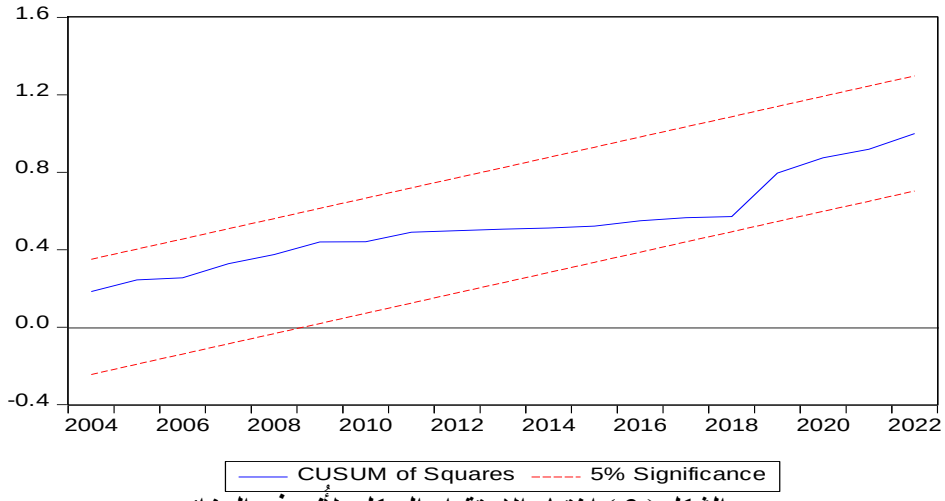

الشكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لأُنموذج الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثينِ استنادا إلى البرنامج الإحصائيّ (EViews12)

الاستنتاجات والتوصيات

– الاستنتاجات:

1- أظهرت نتائج متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ضعف دوره تنمية التجارة الخارجية في الجزائر بسبب صعوبة في النظام الضريبي والأمور الفنية والإدارية، وعدم وجود تقديم تسهيلات للمستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- أظهرت نتائج متغير التضخم سلبية على التجارة الخارجية في الجزائر ويرجع ذلك إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسواق الدوليَّة بشكل كبير ولاسيَّما في ناحية الاستيراد والتصدير، فارتفاع أسعار الاستيراد من المنشأ يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة ومن ثم ترتفع الأسعار المحلية مِمَّا ينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري.

3- أظهرت نتائج متغير سعر الصرف توثر إيجابياً في التجارة الخارجية في الجزائر لارتباطه بشكل كبير بأسعار النفط عالمياً.

4- أظهرت النتائج ان زيادة حجم التجارة الخارجية تؤدي إلى تقليل معدلات البطالة في الجزائر وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية وهذا ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الجزائري من ناحية تقليل معدلات البطالة بين الشباب الجزائري.

– التوصيات:

1. ينبغي على الحكومة الجزائرية لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العمل على تقليل نسبة الضريبة على الاستثمارات والتخفيف في النظام الضريبي والأمور الفنية والإدارية وتقديم تسهيلات للمستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات وتحسين الاقتصاد.

2. فيما يتعلق بمعدلات التضخم على الحكومة الجزائرية تقليل من أسعار الفائدة من أجل تقليل حجم التضخم مما يحسن من نمو الاقتصاد الجزائري، وتقليل الديون الحكومية وخاصة الخارجية حتى لا تضطر الحكومة إلى زيادة أجور العاملين بالقطاع العام نتيجة لارتفاع معدلات التضخم مِمَّا يضغط على الموازنة العامة للجزائر.

3.. ينبغي على الحكومة الجزائرية تنسيق السياسة النقدية بما يضمن استقرار أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار وعدم تعويم العملة المحلية والتقليل من الإصدار النقدي للحد من انهيار أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبيَّة.

4.ينبغي على الحكومة الجزائرية العمل على تقليل البطالة عن طريق اللجوء إلى توفير فرص عمل إضافية ولاسيَّما في القطاع الخاص والعمل على تقليل أعداد الخريجين بما يتوافق مع متطلبات السوق المحلية، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبيَّة لتقليل البطالة الداخلية.

Sources:

1- Abboud, Salim Rashid, 2014, The impact of the exchange rate on general stock price indicators - an applied study in the Iraqi stock market for the period (2005-2011), unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.

2- Abdel Majeed Abboud, 2017, The impact of exchange rate changes on Algerian balance of payments balances, an econometric study using vector autoregressive (VAR) models during the period 1990-2015. Journal of Economics and Business, Volume 1, Issue 4.

3- Abdul Qader, Al-Sayyid Metwally (2011), International Economics Theory and Policies, first edition 2011, Dar Al-Fikr Publishers and Distributors - Amman

4- Abu Al-Saud, Muhammadi Fawzi, (2014): Macroeconomics, University House for Printing and Publishing, Republic of Egypt

5- Al-Husseini, Ahmed Khalil and Dawoud, Osama Hashem, 2023, Analysis of the relationship between the money supply and inflation in Iraq for the period (2003 - 2020), Journal of the College of Management and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume 15, Issue 1

6- Al-Jubouri, Hussam al-Din Taha Mohsen, (2017), The Impact of Changes in Oil Prices on Economic Growth - Iraq Case Study for the Period (2005-2015), Master's Thesis, College of Administration and Economics, Tikrit University.

7- Al-Muhammadi, Muhannad Khalifa Obaid and Al-Hayani, Muhammad Khairy Marzouk, 2021, The impact of investment determinants on the Iraqi economy for the period 2004-2018): an econometric study, Economics for Business Journal for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Issue 1.

8- Al-Sarn, Raad Hassan, (2000), The Basics of Contemporary International Trade from Absolute Advantage to Globalization, Freedom and Economic Prosperity, Dar Al-Rida Publishing, Part 1, Syria.

9- Al-Sous, Nidaa Muhammad (2008), Foreign Trade, Arab Community Library for Publishing and Distribution, first Arabic edition - Amman.

10- Al-Wadi et al., (2009), Macroeconomics, 1st edition, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman.

11- Al-Zawi, Abdul Razzaq, 2016, The Equilibrium Real Exchange Rate, Amman: Dar Al-Yazouri.
12- Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation, publications 2010
13- Assaf, Nizar Dhiyab and Mahidi, Muhammad Nassif, 2023, Measuring and analyzing the impact of foreign trade on foreign direct investment in the Iraqi economy for the period (2004-2020), Economics for Business Journal for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 5, Issue 1.
14- Bank for International Settlements, 2021 Foreign Exchange Turnover in April 2019, Page 3. Accessed Oct. 7.
15- Belkhbat, Jamal, 2015, The feasibility of foreign direct investment in achieving economic growth, doctoral thesis in economic sciences, specialization in development economics, Hajj Lakhdar University, Batna, Algeria.
16- Gharbi, Ali, 2002, Globalization of the Paragraph, a study day entitled: Contemporary Challenges, University of Constantine.
17- Halol, Khaled, 2009, The Impact of Promoting Non-Fuel Exports on Economic Growth, Master's Thesis, Quantitative Economics Specialization, Faculty of Economics and Management Sciences, Ben Youssef Ben Khedda University, Algeria.
18- Hassan, Saadia Hilal, 2022, The reality of foreign trade and its repercussions in the Iraqi economy after 2003, Journal of Management and Economics, College of Management and Economics, University of Karbala, Volume 11, Issue 41.
19- Hassan, Sarmad Muhammad Mahdi and Al-Jubouri, Khalil Muhammad Shihab, 2023, Analysis of Iraq's Foreign Trade with Some Neighboring Countries - Iran and Syria, Dijlah Magazine, Volume 6, Issue 1.
20- Hoshyar, Marouf, 2005, Macroeconomic Analysis, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman.
21- Issa, Rahimi, Adel, Qarqad and Nasr Al-Din, Al-Ayeb, 2018, The phenomenon of unemployment: its concept, causes and effects, Irtiqaa Journal for Economic Research and Studies, No. 0
22- J. Love,19994 Engines of Growth: the Exports and Government Sectors, World Economy, Vol. 17, No. 2.
23- Jalal, Helmy, 2008, Social Dimensions of the Unemployment Problem in Egyptian Society, Its Repercussions and Methods of Confronting It, A Future Vision, Ain Shams, Egypt.
24- Karl E.case and others ,1999, economic,newjersey, usa.
25- Khaled, Jamil Muhammad, (2014), Fundamentals of International Economics, 1st edition, Academics Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

26- Khudair, Moneim Ahmed and Abdullah, Abdullah Muhammad, 2018, The impact of some macroeconomic variables on foreign trade in Iraq for the period (2001-2016), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Tikrit University, Volume 3, Issue 43.

27- L.Driver, Rebecca & Away,Peter F.West , 2003 Concepts of equilibrium exchange Rats, working paper no, 248 Bank of England, (London,), P.7.

28- Maalala, Nadia and Darwish, Malika, 2015, The impact of development programs on economic growth in Algeria during the period 2001-2014, Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of May 8, 1945 - Guelma.

29- Marzan, Mahmodul Hasan &Xiaohua , Chen &Sarker , Md Maruf & Akter , Sonia , 2020, The Impact of International Trade on Unemployment: Evidence from OECD Countries,IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF(e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925.Volume 11, Issue 3 Ser. I , PP 52-59

30- Muhammad, Ali Hassan, 2014, Foreign trade, its importance, forms and development, on the website. https://b2b-sy.com/news/22230/

31- Naja, Ali Abdel Wahab, 2015, Foreign Direct Investment and its Impact on Economic Development in the Arab Region, University House, Alexandria, Egypt.

32- Nayef, Ahmed Arak, 2023, The Implications of Changing the Exchange Rate and Devaluing the Iraqi National Currency, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, College of Law and Political Science, Anbar University, Volume 13, Issue 1.

33- Nwaka. I, E. Uma and G. Tune. (2015), Trade Openness and Unemployment: Empirical Evidence for Nigeria, The Economic and Labour Relations Review, Vol. 26(1), PP: 117-136.

34- parkin, Michael, 2003, Macro economics University of westem Ontario. U.S.A.

35- Pilbeam, Keith, 2010, FINANCEANDFINANCIALMARKETS,3thed, U.K: Palgrav e Macmillan.

36- Salman, Ahmed Hadi, 2009, Foreign direct investment and its impact on the Chinese trade balance, Iraqi Journal of Economic Sciences, No. 21

37- Samulson, Paul A & William, D.Nordhaus, 2010, Macroeconomics, 4th ed McGraw-Hill Irwin, 2010,U.S.A.

38- Schweigert, Thomas E., 2002,Nominal and Real Exchange Rates and Purchasing Power Parity during The Guatemalan float, 1997-1922, Journal of Economic development, Volume 27, Number 2.

39- Taurus, Wadih, (2010), Macroeconomics, Modern Book Foundation, Beirut, Lebanon.

40- wang,Peijie 2005, The economics of foreign exchange and global finance, Berlin, Germany.

41- Yanikkaya. H. (2013), Is Trade Liberalization a Solution to The Unemployment Problem?, Portuguese Economic Journal, Vol. 12, Issue. 1, PP: 57-85.

ملحق (1) بيانات ومتغيرات دولة الجزائر (1990-2022)

year	إجمالي التجارة الخارجية (نسبة للناتج المحلي الإجمالي	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (% الناتج المحلي الإجمالي)	سعر الصرف	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	النمو الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي%
1990	48.38071	20	0.000539762	8.957508	16.65253	0.80
1991	52.71759	20.6	0.025458887	18.47288	25.88639	-1.20
1992	49.18908	24.38	0.062495992	21.83608	31.66966	1.80
1993	44.92281	26.23	2.35055	23.34541	20.54033	-2.10
1994	48.58444	27.74	2.39438	35.0585	29.04766	-0.90
1995	55.19101	31.84	2.39439	47.66273	29.77963	3.80
1996	53.70515	28.515	0.575182994	54.74893	18.67908	4.10
1997	52.24391	25.43	0.539669753	57.70735	5.733523	1.10
1998	45.09445	26.64	1.258826219	58.73896	4.950162	5.10
1999	50.92911	28.304	0.599498525	66.57388	2.645511	3.20
2000	62.85834	29.77	0.511221011	75.25979	0.339163	3.80
2001	58.70616	27.3	2.033265833	77.21502	4.225988	3
2002	61.13417	25.9	1.876239118	79.6819	1.418302	5.60
2003	62.12477	23.72	0.939941077	77.39498	4.268954	7.20
2004	65.70142	17.65	1.033427078	72.06065	3.9618	4.30
2005	71.2786	15.27	1.120174319	73.27631	1.382447	5.90
2006	70.73001	12.27	1.573137107	72.64662	2.311499	1.70
2007	71.93813	13.79	1.249646612	69.2924	3.678996	3.40
2008	76.68452	11.33	1.543038734	64.5828	4.858591	2.40
2009	71.32433	10.16	2.001975073	72.64742	5.73706	1.60
2010	69.86666	9.96	1.426963636	74.38598	3.911062	3.60
2011	67.4743	9.96	1.285534617	72.93788	4.524212	2.90
2012	65.40498	10.97	0.717693336	77.53597	8.891451	3.40
2013	63.61082	9.82	0.806601359	79.3684	3.254239	2.80
2014	62.41432	10.21	0.702589213	80.57902	2.916927	3.80
2015	59.69513	11.21	-0.324012084	100.6914	4.784447	3.70
2016	55.92567	10.2	1.023696387	109.4431	6.397695	3.20
2017	55.3214	10.334	0.723259873	110.973	5.591116	1.30

2018	58.06556	10.416	0.83820748	116.5938	4.26999	1.20
2019	51.80974	10.495	0.804110687	119.3536	1.951768	1
2020	45.33066	12.248	0.78	126.7768	2.415131	-5.10
2021	53.19553	11.747	0.53	135.0641	7.226063	3.40
2022	59.04228	11.55	0.04	141.995	9.265516	3.10

المصدر:

- International Monetary Fund, 2023, World Economic Outlook Database, Washington, D.C.**,** USA.
- The World Bank, 2023, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA